

تطوير البيومترية أضفده أهم إصلاحات الحدّ من التزوير قانون الانتخاب: ثغراً لن تمنع الإستحقاق

لم يكن قانون الانتخاب معبّراً عن كل طموح مكونات سياسية ووطنية في البلد. يرى افرقاء فيه عددا من الثغر حتى وان تضمن النسبية التي سيكتشفها اللبنانيون للمرة الاولى بعد رحلة طويلة مع النظام الاكثري منذ عام 1934. ابصر القانون النور بعد جملة من التنازلات، ووسط موجة من التناقضات والمصالح المتضاربة بين الافرقاء

لا تنظر مكونات الحكومة نظرة واحدة الى قانون الانتخاب الذي سينتخب الناخبون على اساسه في اقليم الاقتراع في بيروت والمحافظات في 6 ايار المقبل، القائم على 15 دائرة، من دون ان يستطيع اي حزب فرض كل شروطه على صعيد توزيع الدوائر او نقل المقاعد. لم يتم بحسب كثيرين تطبيق النسبية على النحو النموذجي لها، لا بل ستكون مشوهة بسبب ارتباطها بالطائفية في قانون قيل فيه الكثير. الا ان غالبية اللبنانيين رأوا انه افضل بدرجات من القانون السابق، وسط حماسة منتظرة تبشر بمنافسة ساخنة في الدوائر لحصد اكبر عدد من المقاعد في ساحة النجمة التي لا تغيب عنها العيون.

في القانون الجديد عدد من الثغر، بحيث لن تتم ترجمة اهم الاصلاحات التي تضمنها، في مقدمها البطاقة البيومترية التي لم تبصر النور بفعل التجاذبات التي عاشتها الحكومة، وعملية التشكيك التي رافقت عملية تليزيمها. الا ان الخلافات في الحكومة واستقالة الرئيس سعد الحريري وتريته ثم العودة عنها، صرفت النظر عن تطبيق هذه الخطوة الاصلاحية التي تمنع التزوير، وتسمح للناخب بالاقتراع بحرية اكبر لو سمح له بالتسجيل المسبق والانتخاب في مكان سكنه بدل مكان قيده. لذلك، سيضطر

الناخبين في الاقتراع مرة اخرى في اماكن قيدهم، بواسطة بطاقة الهوية او جواز السفر على غرار الدورات السابقة. الامر الذي يضع الكثيرين منهم تحت مرأى مندوبي الاحزاب الكبرى. لم تؤد اللجنة الوزارية التي تشكلت برئاسة رئيس الحكومة المكلفة تطبيق القانون والاصلاحات التي تناولها، الدور المطلوب منها.

للإضاءة على هذا القانون والثغر التي تضمنها، التقت "الامن العام" النائبين غازي العريضي وغسان مخير، فوصفه الاول بـ"المخالف لاتفاق الطائف والنقيض لفكرة النسبية الاصلاحية، وتم تفصيل الدوائر فيه على قياسات سياسية". اما الثاني فدخل في تقنيات القانون وعملية الاقتراع، مشيراً الى ان "البطاقة البيومترية لم تناقش كفاية، وان لا حاجة الى وجود مغلفات انتخابية، اذ كان المطلوب فتح كل السفارات والقنصليات في الخارج امام الناخبين في الاغتراب حتى لو تسجل فيها شخص واحد".

بعيدا من الثغر الموجودة، بدأت لعبة التحالفات من اليوم. ومن المتوقع ان تنتظر هيئة الاشراف على الانتخابات عددا من الشكاوى والاعتراضات التي قد تصل الى حدود الطعن امام المجلس الدستوري.



ما ادخل من اصلاحات في قانون الانتخاب لم يؤخذ به

العريضي: عندما جننا بنسبية مع طائفية نسفنا الطائف



النائب غازي العريضي.

القول، متى تم الاتفاق على هذه النقطة؟ في اللحظات الاخيرة. يعني انه بعد حصول الترتيبات التي تناسبهم والمسيرة في توزيع الدوائر، وفي النهاية تم وضع عاليه والشوف في دائرة واحدة. هذا تشويه كامل. ثمة معايير عدة وضعت في هذا القانون وليس معيارا واحدا. اذا قلت طوائف لا تمنح احدا، واذا قلت مشروعاً وطنياً عليك ان تخرج من هذا المنطق. لا ارى هذا القانون الا مشروعاً مخالفا للطائف كما وصفت، ولم نطبعه حتى الان لنخرج منه. لا يستوي كلامنا عندما نقول نحن مع الطائف ولم نمنعه، ونأتي الى مثل هذا القانون. كان من الافضل ان نصل الى ترتيب اخر، ونضع معيارا واحدا في القانون وفق نسبية واضحة وتوزيع عادل في الدوائر، والاخذ في الاعتبار كل المسائل. لا يصح رفع شعار ملغوم بمعايير عدة. اضافة الى ذلك، كل التقنيات والمواد الاصلاحية التي تحدث عنها القانون طارت، وطيرها اهل هذا القانون. فماذا بقي؟ سمعنا عددا من اعضاء اللجنة الوزارية ينعي هذه الاصلاحات، والبعض الذي صفق لهذا القانون وقع في فخ كبير. نحن كنا واضحين واستعملنا لغة واحدة، وناقشنا بمنطق، والقانون موجود ولا نستطيع الا ان نذهب على اساسه الى الانتخابات.

النائب غازي العريضي: "لا بد من الاشارة اولا الى ان كمال جنبلاط هو اب النسبية، ولم تكن شعارا فقط لديه، بل كانت جزءا من اقتناعاته بمشروع سياسي وطني متكامل. وهو اول من طرح لبنان دائرة انتخابية واحدة في الستينات استنادا الى هذا المشروع، وقد توجه لاحقا في مشروع الحركة الوطنية اللبنانية. عندما نتحدث عن مشروع قانون انتخاب مختلف او تغييرى او اصلاحي، من المفترض ان لا يكون شبيها بالقوانين السابقة التي ركبت على اساس مصالح السلطة او القوى السياسية الافعل، الممسكة بمفاصل القرار في البلد. ويا للأسف، فان ما جرى هو مخالف تماما، ونقيض لفكرة النسبية الاصلاحية والوطنية. لا توجد نسبية ووطنية، ومشروع النسبية نقيض للمسألة الطائفية. وصلنا الى هنا بعد حصول الصراع والتجاذب على اساس مجلس الشيوخ الذي تم طرحه في شكل تجاوزي واستفزازي اذا صح التعبير. تم تجاوز اتفاق الطائف، وبغض النظر عن من هو رئيس مجلس الشيوخ او ما شابه. طرح الاستفزاز في هذا المعنى بغية استدراجنا، كوننا وعدنا ان رئاسة المجلس ستكون لنا نتيجة الحرب والثمن الكبير الذي دفع وما شابه. قلنا للجميع اننا لا نريد هذا الامر، والدليل انه منذ اتفاق الطائف عام 1989 الى اليوم لم ننس ان ثمة بندا في الدستور اسم مجلس الشيوخ، وان هناك وعدا اعطي الينا بان يكون رئيسه درزيا. لكن ظهرت القطة المخفية الحقيقية من خلفية مجلس الشيوخ في الشكل والمضمون. عندما جننا الى نسبية مع طائفية نسفنا اتفاق الطائف. الفريق الذي كان يرفض النسبية في الاساس كان يقول لا يمكن ان نوافق على الغاء الطائفية. هنا يتم تجاوز اتفاق الطائف في الشكل، لان الآلية فيه تتحدث عن هيئة وطنية لالغاء الطائفية، ثم مجلس نواب غير طائفي، ثم مجلس شيوخ. ما حصل كان البدء من تحت وقلب ما هو فوق واسقاطه، بمعنى ان العملية بدأت من تحت بالمطالبة بمجلس شيوخ وعدم القبول بالغاء الطائفية. هذا الطرح هو نقيض للطائف بالكامل، ولا تستطيع ان تقول نسبية ووطنية، وتطالب

الجميع وافق
على القانون على مضض

بمجلس شيوخ من دون العبور في الغاء الطائفية وانتخاب مجلس نيابي غير طائفي. وافق الجميع على قانون الانتخاب على مضض، وهو قانون العجائب والمفاجآت، ونحن كنا الطرف الاضعف ويا للأسف في حجمنا التمثيلي. لفترة طويلة لم ندع الى الاجتماعات ولم نكن جزءا من التشاور. كانت العلاقة من خلال الرئيس نبيه بري الذي كان يطلعنا على تفاصيل المشاورات. لم نكن شركاء في ولادة القانون، ما عدا اجتماعا شاركنا فيه عقد في وزارة الخارجية وكشف كل الامور. القانون ملغوم من داخله، وتم تفصيل دوائر على قياسات سياسية بوضوح وهي معروفة".

■ لكن تم ارضاؤكم بجمع عاليه والشوف في دائرة واحدة؟

□ اولاً، مع احترامي وتقديري للقائلين هذا



TABARJA SOL 2,500 \$/m2



FARAYA THE VALLEY 2,300 \$/m2



KFOUR 1321 1,500 \$/m2



GHODRAS 892 1,250 \$/m2



BCHELLI 132 1,100 \$/m2



KFOUR 2256 1,500 \$/m2

مخبر: الثغر الموجودة في القانون لا تمنع الانتخابات



النائب غسان مخبير.

جواز السفر او بطاقة الهوية جعلنا المرئونة كافية لمنع حجز بطاقة الناخب. البطاقة البيومترية لم تناقش كفاية، واقول بصراحة ان النقاش الذي دار حولها وحول التسجيل المسبق للناخب من دون قيد او شرط، من اجل ان يكون لدى الناخب خيار الانتخاب بحرية في مكان سكنه او قيده، بهدف التخفيف من وطأة الماكينات الانتخابية التي تضغط على الناخبين. اذا سجل ناخب في مكان ما، تستطيع ماكينة انتخابية ان تتوقع وتضغط عليه وتقول له "انك هربت مني". عند السماح لكل شخص بخياره من دون قرار مسبق، تشجعه على المشاركة. النقطة الثانية هي ضبط التزوير ويمكن ان يحصل اكثر في مكان القيد، لان المراقبين واهل البلدة يعرفون بعضهم البعض. اذا حضر شخص ليزور في مركز كبير لا يمكن كشف هذا التزوير، الا اذا كانت على اصبعه دمغة الحبر، علما ان ثمة حبرا يتم محوه. سمعت من وزير الداخلية ان هناك الكثير من بطاقات الهوية المزورة والتي يمكن تزويرها، لكن البطاقة البيومترية الجديدة، اذا توافرت، تضبط عدم التزوير. هنا اكرر ان اي ثغرة تقنية يمكن ان تسد، لان القانون للحكومة وفي امكانها ان تصدر مراسيم تطبيقية وتسد الثغرة القانونية. في الخلاصة يبدو ان العناصر الضرورية متوافرة في القانون، واي ثغر موجودة لن تعرقل اجراء الانتخابات.

توافر البطاقة البيومترية الجديدة يضبط عدم التزوير

الذي حصل في الهيئة العامة، كان هناك اصرار من بعض النواب، من اصحاب العقلية القديمة، على طرح مسألة حفظ السرية. خرج كلام عن فقدان الثقة بالانتخابات اذا لم يتم استعمال المغلف الى ان تم طلب استعمال المغلفات، وسيجلب هذا الامر تكلفة اضافية وليس لها اي وظيفة اخرى. هذه ثغرة فنية - تقنية. لن تحول الثغر الموجودة في القانون دون اجراء الانتخابات، وهذا رأي قاطع. من خلال عدم توافر البطاقة البيومترية، كما ورد في القانون، لا يستطيع الناخب الاقتراع في مكان سكنه، وبذلك نفقد واحدة من الاصلاحات المهمة. لكن الانتخابات لن تعرقل ولا نحتاج الى العودة الى مجلس النواب لازالة هذه المادة لاجراء الانتخابات. البطاقة الممغنطة ليست شرطا من شروط الانتخاب، وذاكرة النواب لسوء الحظ قصيرة. لقد خضنا معركة لالغاء البطاقة الانتخابية القديمة لمنع التزوير، وثمة من كان يعتمد على حجز البطاقات. عندما عملنا بحرية الانتخاب بمسند

النائب غسان مخبير: "عندما حصل التوافق على قانون الانتخاب الجديد هرول الجميع الى ترجمته في نص. لم نكن جاهزين في شكل متماسك لمناقشته وتم اقراره بسرعة، لاسيما ان الجميع كانوا يعتقدون ان لدينا الوقت الكافي. ثمة مساحة من الثغر التي ناقشناها في اعمال اللجنة النيابية المنبثقة من لجنة الادارة والعدل، والتي لم ترد النقاط التي قدمناها في قانون الانتخاب، تتعلق بموضوع انتخاب اللبنانيين في الخارج. كان من المفترض في العمل التمهيدي ان لا يكون هناك حد ادنى للمسجلين في السفارة او القنصلية. نحن في اللجنة الفرعية اقرنا مبدأ لم يترجم في النص النهائي، وهو اننا لا نحتاج الى تسجيل 200 شخص في السفارة. واذا سجل شخص واحد فلا مانع من فتح قلم. الفكرة ليست ان تؤمن قلما لكل شخص، بل بوجود 15 دائرة. في الامكان وضع قلم واحد في كل صندوق، لان في النظام النسبي، على الورقة المطبوعة سلفا، يجب ان يكون اسم الدائرة مطبوعا في اعلى الورقة، وبالتالي اذا سجل 15 شخصا في 15 دائرة، ترسل وزارة الخارجية هنا 30 ورقة بغية ترك مجال للخطأ لهؤلاء الاشخاص. ما توافقنا عليه في اللجنة مع وزارة الداخلية اننا لا نحتاج الى حد ادنى من الناخبين في انتخابات الخارج. هناك خلط في فكرة القلم والناخبين. اذا سجل اكثر من 500 في الامكان وضع قلمين. ما عملنا على ادخاله في القانون من اصلاحات لم يتم الاخذ به".

■ ماذا عن الصوت التفضيلي وحصره في القضاء وليس على كل مساحة الدائرة؟
□ هذه ليست ثغرة، بل خيارا في النظام الانتخابي. في الخيار السياسي ثمة ما تعتبره في خانة الصح او الخطأ. الخيار ايضا ان تعتمد صوتا تفضيليا واحدا او اثنين، والصفقة التي حصلت حصرت التفضيلي بواحد. ثمة ثغرة في الصياغة ايضا لان القانون افترض عدم وجود "مغلفات" توضع فيها الاوراق، لان الفرضية هنا ان الورقة المطبوعة سلفا لا يمكن تزويرها ولا التلاعب بها، وتحفظ سرية الانتخاب لانها موحدة. في التجربة العالمية لا تستعمل المغلفات، ويتم الاكتفاء بالورقة فقط. في النقاش